

Distr.: General  
6 October 2004  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٠٥٢، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، فيما يتعلق بنظر المجلس في البندين المعنويين "العدالة وسيادة القانون: دور الأمم المتحدة"، و"المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع: دور الأمم المتحدة"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشكر مجلس الأمن الأمين العام على تقريره المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الذي أعيد إصداره في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/616)، ويعيد تأكيد الأهمية الحيوية التي يوليها المجلس لتعزيز العدالة وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع. وسوف ينظر المجلس، حسب الاقتضاء، في أثناء مداولاته، في التوصيات الواردة في الفقرة ٦٤ من التقرير.

"ويحث مجلس الأمن الأمانة العامة للأمم المتحدة على تقديم مقترحات بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ٦٥ من التقرير، ويوجه الانتباه على وجه الخصوص إلى أهمية التدابير العملية المبينة في تلك الفقرة والتي يمكن تنفيذها على وجه السرعة، مما فيها تنسيق الخبرات والموارد الموجودة، ووضع قواعد بيانات وموارد على شبكة الإنترنت، ووضع قوائم بأسماء الخبراء، وتنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية. ويحث المجلس الدول الأعضاء التي يعينها الأمر على الإسهام، في حدود إمكاناتها، في هذه التطورات بخبرات ومواد وطنية، وتحسين قدراتها في هذه المجالات.

"ويشير مجلس الأمن إلى البيان الهام الذي أدلى به الأمين العام في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ ويؤيد رأيه القائل إن "استتباب سيادة القانون من جديد والثقة في تطبيقه يجياد هما مبعث الأمل على إحياء المجتمعات التي مزقتها الصراعات". ويشدد المجلس على الطابع الهام والعاجل لاستتباب العدالة وسيادة القانون من جديد في المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، ليس فقط لتجاوز المظالم التي وقعت في الماضي، بل كذلك لتعزيز

المصالحة الوطنية والمساعدة على منع اندلاع صراعات في المستقبل. ويؤكد المجلس أن هذه العمليات ينبغي أن تكون جامعة ومراعية للفروق بين الجنسين ومفتوحة أمام مشاركة المرأة بصورة كاملة.

”ويبرز مجلس الأمن أهمية تقييم الاحتياجات الخاصة من حيث العدالة وسيادة القانون في كل بلد مضيف، مع مراعاة طبيعة النظام القانوني بالبلد وتقاليدته ومؤسساته، وتفادي اتباع نهج ”واحد للجميع“. ويقر المجلس بأن بناء قدرات وطنية ومؤسسات وطنية مستقلة أمر جوهري، وبأنه ينبغي تشجيع واحترام المسؤولية والقيادة المحليتين في هذه العملية، وبأن الهياكل الدولية يمكن أن تؤدي دورا تكميليا وداعما.

”ويؤكد مجلس الأمن أن إنهاء الظروف التي تشجع على الإفلات من العقاب أمر جوهري في الجهود التي تبذلها المجتمعات في مرحلة الصراع وما بعد الصراع لتجاوز المظالم التي وقعت في الماضي، ولتفادي وقوع مظالم في المستقبل. ويوجه المجلس الانتباه إلى المجموعة الكاملة من آليات العدالة الانتقالية التي ينبغي النظر فيها، بما فيها المحاكم الجنائية الوطنية والدولية والمختلطة، ولجان الحقيقة والمصالحة، ويشدد على أن تلك الآليات ينبغي أن تركز ليس فحسب على المسؤولية الفردية عن الجرائم الجسيمة، بل كذلك على ضرورة السعي إلى إحلال السلام وتقصي الحقيقة والمصالحة الوطنية. ويرحب المجلس بما تضمنه التقرير من تقييم متوازن للعبء التي يجب استخلاصها من تجربة المحاكم الجنائية الدولية المخصصة والمحاكم ”المختلطة“.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن العدالة وسيادة القانون على الصعيد الدولي يكتسبان أهمية أساسية في تعزيز وصون السلم والاستقرار والتنمية في العالم. ويشدد المجلس أيضا على أهمية المساعدة على منع اندلاع صراعات في المستقبل من خلال التصدي لأسبابها الجذرية بطريقة مشروعة ونزيهة.

”ويرحب مجلس الأمن بجملة بقرارات الأمين العام أن يعطي الأولوية فيما تبقى من فترة ولايته لعمل الأمم المتحدة من أجل تعزيز سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات التي تشهد صراعات والتي تمر بمرحلة ما بعد الصراعات. ويدعو المجلس الأمين العام إلى إبقائه على علم بما تحرزه الأمانة العامة من تقدم في تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ٦٥ من التقرير ويعرب عن نيته النظر في هذه المسألة مجددا في غضون ستة أشهر“.